

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: عبد الرزاق سناء

أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عمليات التدقيق

تحت عنوان

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	د/ الهاشمي بن واضح
مشرفا و مقررا	جامعة المسيلة	د/ بدروني عيسى
مناقشا	جامعة المسيلة	د/ عبد الرحمان القري

السنة الجامعية: 2018/2019

شكر ومحرفان

خيرا مانبداً به الكلام قوله تعالى عزوجل: (لئن شكرتم لأزيدنكم) ابراهيم 07
فل نحمد الله حمدا كثيرا أن وفقا لإتمام هذا البحث المتواضع، وعملا بقوله

صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "الدكتور بدروني عيسى"
قبوله الإشراف على هذا العمل،

والذي أفادنا بتوجيهاته، كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة
هذا العمل المتواضع،

وكل من كانت له يد المساعدة على إتمام هذا العمل،

كما لا ننسى أن نتقدم بالتحية والشكر

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الاهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

الى الذين خصهم الرحمان بالذكر بالقران

جعل برهما طريقا للفوز بالجنان

الى التي جعل الله الجنة تحت اقدامها " امي الغالية "

الى روح ابي الطاهرة .

الى من تقاسمت معهم الحياة إخوتي الاعزتء كل باسمه

الى اللذين ولدتهم الايام والمواقف صديقاتي وحبيباتي اللواتي عرفتنني بهم

الدراسة

الى وطني الغالي الثمين الجزائر

اليكم اهدي اول قطف

سناء عبد الرزاق



فهرس المحتويات

	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق وتكنولوجيا المعلومات	
5	التمهيد
6	المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق
6	المطلب الأول: ماهية التدقيق
13	المطلب الثاني: المسؤولية القانونية والأخلاقية للمدقق
15	المطلب الثالث : جودة التدقيق
20	المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
20	المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال
23	المطلب الثاني: أسياسات حول نظم المعلومات المحاسبية
27	المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في بيئة المال و الأعمال
30	المطلب الرابع: مزايا و عيوب التدقيق في ظل التكنولوجيا معلومات و الاتصال
32	المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وعلاقتها بالتدقيق
32	المطلب الأول: تدقيق الحسابات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
33	المطلب الثاني :اهداف التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات
34	المطلب الثالث: مجالات التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
35	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عمليات التدقيق	

37	التمهيد
38	المبحث الأول واقع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر
38	المطلب الأول التدقيق في الجزائر
42	المطلب الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات
44	المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات في الجزائر
46	المبحث الثاني: دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات
46	المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات
47	المطلب الثاني: تصميم مخطط المقابلة
59	خلاصة الفصل
61	الخاتمة
62	المراجع
	الملخص

المقدمة

المقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر، مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات دخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية، وذلك بإيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، على هذا نشأة مهنة التدقيق لمساعدة المؤسسة لتلبية هذه المتطلبات.

ونظرا لانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات التي شهدها العالم، والذي كان له تأثير على نظم الإدارية والمحاسبة بالشركات، حيث تستخدمها لمعالجة بياناتها وتسير أعمالها، وتصنيع منتجاتها وتقديم خدماتها وربط بين الأطراف المتفاعلة معها وللعلاقة الوطيدة بين مهنة التدقيق والمحاسبة، حيث انعكس هذا الاستخدام على مهنة التدقيق في كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتأكيد الثقة والمصداقية، ونتيجة للحلول المعالجة الالكترونية محل اليدوية التقليدية للبيانات المالية، ومن أجل توفير معلومات عالية الجودة صادقة ذات موثوقية .

استناد إلى ما سبق يتم طرح التساؤل المحوري التالي:

1- طرح الإشكالية: ما هو أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عمليات

التدقيق؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة لا بد من الإجابة على التساؤلات الفرعية:

هل أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغييرا جوهريا في إجراءات وأساليب التدقيق؟

هل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات مزايا وعيوب على عملية التدقيق؟

الفرضيات:

- اثرت تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق.

- لاستخدام تكنولوجيا المعلومات عيوب على عملية التدقيق .

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في إبراز أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عمليات التدقيق لتأكد ما إذا كان استخدام الحاسب الآلي يساهم في حماية أصول المؤسسة .

- توضيح مدى فاعلية تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهدافها واستخدام مواردها بكفاءة.

أهداف البحث: تتلخص الأهداف المرجوة من هذا البحث فيما يلي:

- معرفة واقع أهداف التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

- معرفة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التدقيق في الجزائر.

- التعرف على مزايا وعيوب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدقيق.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حددت الدراسة الدراسة من

الحدود المكانية: تم تحديد مكان الدراسة في مكتب محافظ الحسابات (مكتب

التدقيق خارجي).

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي المعتمد على المقابلة.

خطة البحث:

للولصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الاشكالية المطروحة، تم تقسيم بحثنا إلى فصلين، تمثل الفصل الأول في الجانب النظري من البحث، أما الجانب التطبيقي خصص في الفصل الثاني، حيث كانت الخطة على النحو التالي:

تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث، يتعلق المبحث الأول بمدخل إلى التدقيق، أما المبحث الثاني يوضح تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأخيرا تبيان استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني أدرج فيه مبحثين، تخصص المبحث الأول تقديم عام لواقع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه دراسة بإتباع أسلوب المقابلة.

وفي الأخير ننهي البحث بخاتمة نلخص فيها نتائج الفرضيات وأهم النتائج الي تم التوصل إليها في جميع جوانب البحث.

الفصل الاول

الإطار النظري للتدقيق وتكنولوجيا المعلومات

تمهيد

اصبحت عملية معالجة البيانات الكترونيا ضرورية في المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم على حد سواء والتي تهدف الى تحقيق فعالية اكبر في انشطتهم ، فقد برزت اهمية التدقيق على هذه المؤسسات بسبب بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية وقد استخدم الحاسوب بأداء خدمات مهمة في هذا المجال حيث مع بدء استخدام الحواسيب ، تغيرت المعايير حيث سمحت لمدقي الحسابات بإجراء رقابة دقيقة وشاملة.

وهذا ما ستناوله في هذا الفصل حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الاول : مدخل الى التدقيق .

المبحث الثاني : تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

المبحث الثالث : تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وعلاقتها بالتدقيق.

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق

تأثرت مهنة التدقيق بمختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور وبتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمتبع للتطورات التي شهدتها، يمكنه أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايد الذي لعبته وتلعبه في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية والمجتمع.

المطلب الأول: ماهية التدقيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من التعريف والأهمية والأنواع.

الفرع الأول: تعريف التدقيق

هناك عدة تعريفات نذكر منها تعريفيين:

تعريف 1: لم يظهر إلا بعد ظهور المحاسبة و استخدام قواعدها و نظرياتها في إثبات العمليات المالية، و أول من عرفهم قداماء المصريين و اليونانيين الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة و خلوها من التلاعب و الأخطاء.....الخ¹.

تعريف 2: حسب الجمعية الأمريكية للمحاسبة:

American Accounting Association "التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج وبين المعايير المقررة و توصيل نتائج هذا التدقيق إلى الأهداف المعنية².

¹ رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 27.

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من ناحية النظرية والعملية، دار وائل، ط3، عمان الأردن، 2006، ص 20.

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج مايلي:

1 التدقيق: هو فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنتشرها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مدقق كفىً ومستقل بهدف إبداء رأي فني محايد.

2 التدقيق: هو تجميع وتقييم أدلة الإثبات وتحديد إعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة ومقدمة، ويجب أن تتم عملية التدقيق الحسابات بواسطة شخص فني ومحايد.

3 التدقيق: هو عبارة عن فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية.

الفرع الثاني: خصائص التدقيق

- 1- عملية فحص منظمة وممنهجة بشكل موضوعي.
- 2- تجميع الأدلة والقرائن انطلاقاً من السجلات والدفاتر والمستندات.
- 3- اختيار بنود الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالأنشطة.
- 4- تأكيد صحة العمليات وجودة المعلومات المالية الواردة في القوائم.
- 5- الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية¹.

¹ رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

الفرع الثالث : أهمية التدقيق

هناك فئات عديدة تعتمد على تقرير المدقق، لاستخدامه في اتخاذ القرارات معينة مثل العملاء و الإدارة و البنوك و مؤسسات الحكومية.....الخ.

أهمية التدقيق للإدارة: تعتبر المستفيد الأول من عملية التدقيق، فهي تطلعها على النقص الموجودة في نظام الرقابة و اتخاذ القرارات.

أهمية التدقيق للمستثمرين: تمكنهم نتائج التدقيق من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم.

أهمية التدقيق للبنوك و الدائنون الآخرون: يعتبر تقرير المدقق مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال معرفتهم لمدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة.

أهمية التدقيق لإدارة الضرائب: وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة.

أهمية التدقيق للملاك والمستخدمين: تلجأ هذه الطائفة للتدقيق لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ القرارات في توجيه مدخراتهم و استثماراتهم.

أهمية التدقيق للدائنين و الموردين: وذلك لمعرفة الوضع المالي للوحدات و قدرتها على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري.¹

¹رضا خلاصي، مرجع نفسه، ص 51.

الفرع الثالث: أنواع التدقيق

هنالك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة وتصنف بصفة عامة إلى ما يلي:

أولاً: التدقيق من حيث النطاق

1- التدقيق الكامل: هنا يقوم المدقق بفحص القيود و المستندات قصد التوصل إلى رأي في محايد حول صحة القوائم المالية ككل.

2- التدقيق الجزئي: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات و البنود دون غيرها. **التدقيق النهائي:** و يكلف المدقق بالقيام بمثل هذه المراجعة وهو التدقيق الذي يتم في نهاية العام، أي بعد إقفال الحسابات و إجراء قيود التسويات.

التدقيق المستمر: هذا النوع من التدقيق يستمر خلال الفترة المالية للمشروع.¹

ثانياً: التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق

ثالثاً: من حيث القائم العملية

التدقيق الداخلي: هو عبارة عن فحص و اختبار مهني للمعلومة المالية، تقوم بها جهة موظف تابع للمؤسسة.

التدقيق الخارجي: هو أيضا عبارة عن فحص و اختبار مهني وفحص إنتقادي، تقوم به جهة مستقلة عن المؤسسة²

¹ ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسبيطي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 23.

² عبد الفتاح الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر ، 2006، ص 191.

رابعاً: من حيث الالتزام القانوني

التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، ومن أمثله تدقيق حسابات شركات المساهمة.

التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها¹.

خامساً: من حيث هدف التدقيق

1- التدقيق مالي: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر للوقوف على عدالة القوائم المالية في تطويرها لنتائج أعمال المنشأة (ربح أو الخسارة)، من خلال فروعه:

أ- التدقيق المستندي: الذي يدقق النواحي الشكلية، الموضوعية، القانونية للمستندات والدفاتر المثبتة للعمليات التجارية .

ب- التدقيق الفني: المركز في تدقيقه حول قيام الشركة، أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية، المتعارف عليها (كتطبيق نسب الإهلاك، إقطاع، الإحتياط).

ج- التدقيق الحسابي: هو النوع الذي يهتم بالعمليات الحسابية، ويركز على عنصر الأعداد من خلال عمليات (الجمع، الطرح، القسمة) ذلك لتأكيد صحة الأرقام المعلن عنها في القوائم المالية.

2- التدقيق الإداري: هو عملية تقييم لعملية التسيير في المنشأة أو الكفاءة الإدارية، إن صح القول في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة².

¹ عبد الفتاح الصحن، المرجع نفسه، ص 191.

² خالد أمين عبدالله، تدقيق والرقابة في البنوك، مطبوع برعاية معهد الدراسات المصرفية، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص ص 22 23.

3-التدقيق القانوني: يرتكز هذا النوع على الأساس القانوني من حيث إلزامية القيام بتأكيد مدى التزام المنشأة بالقوانين واللوائح والتنظيمات، يتطابق هذا النوع من حيث المضمون مع التدقيق الإلزامي.

4-التدقيق الاجتماعي: نوع جديد من أنواع التدقيق بالنظر إلى الأهداف الجديدة التي تضطلع بها بعض الشركات التي تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية.¹

الفرع الرابع: مبادئ التدقيق

يجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

1 ركن الفحص.

2 ركن التقرير.

بناءً على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها الى مجموعتين هما:

أولاً: المبادئ المرتبطة بركن الفحص

1- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على الإحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار.

2- مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري: يعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية، وكذلك جميع التقارير المالية، المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.²

¹ خالد أمين عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 23.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث للتدقيق الحسابات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 22.

3- مبدأ فحص الإنسانية: يشير هذا المبدأ الى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأة، لجانب فحص الكفاية الإنتاجية، لما لها من أهمية لتكوين الرأي الصحيح لدى المدقق من أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة، من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة

4- مبدأ الموضوعية في الفحص: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة الاطلاع إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخص أو التمييز أثناء الفحص، وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا

ثانيا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

مبدأ كفاية الاتصال: يشير هذا المبدأ الى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير¹.

مبدأ الإفصاح : يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفحص المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، واطهار المعلومات التي تثير على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الوقاية الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات².

¹ أحمد حلمي جمعة، المرجع نفسه، ص 22.

² محمود السيد الناغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة منصور، مصر، 1976، ص 135 149.

مبدأ الإنصاف: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.

مبدأ السببية: يشير هذا المبدأ مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي .

يواجه به المدقق وأن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية¹.

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية والأخلاقية للمدقق

الفرع الأول: المسؤولية القانونية للمدقق

يواجه المدقق مسؤولية واسعة أمام العملاء والجهات الخارجية، حيث لا يقوم المدقق بفحص كل الدفاتر أو اختيار كل عمليات ولا يشهد بصحة الميزانية، و لكنه يفحص القوائم المالية ويتأكد من أنها معدة حسب معايير التدقيق المقبولة عموماً، ويستخدم المعاينة المناسبة، ونتيجة لذلك فإنه يعطي رأيه عن وضوح القوائم حسب المبادئ المحاسبية، وبذلك تغيرت عملية تدقيق مما أوجد احتمال أكبر من وجود مجالات التحايل في المشروع ولا يكتشفها المدقق أحياناً، وتوجد حالياً إصدارات دورية من الهيئات المهنية عن مسؤوليات المدقق عن اكتشاف الأخطاء وانتهاكات القوانين، وفي حالة عدم اكتشاف أو أي إهمال من قبل المدقق، فإنه يعرض للمسؤولية القانونية².

¹محمود السيد الناغي، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-149.

²ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

الفرع الثاني: المسؤولية الأخلاقية للمدقق

يوجد دليل لأخلاقيات مختلف المهن وتتميز مهنة المحاسبة بكون أخلاقيات المهنة على مستوى عالي من الإعداد لابد من دراسة هيكل دليل أخلاقيات المهنة المنبثقة عن AICPA تعطى مختلف التفسير عن هذه الأخلاقيات، عموماً توجد أربع مجموعات للمعايير الأخلاقية في هذا الدليل:

- 1- تتكون مفاهيم أخلاقيات المهنة من خطوط إرشادية لسلوك المدقق.
 - 2- تتكون القواعد التي يمكن استنتاجها من الدليل على بعض التصرفات الممنوعة.
 - 3- تقوم اللجنة التنفيذية لأخلاقيات المهنة بإصدار تفسير قواعد الموجودة بالدليل وذلك بهدف التزويد بمؤشرات إرشادية عن وجود القواعد.
- وعموماً تحوي كل مفاهيم أخلاقيات المهنة على مجموعة من القواعد تحوي العناصر الآتية:
- الإستقلال والتكامل والموضوعية.
 - العايير العامة والتطبيقية.
 - المسؤوليات اتجاه العميل.
 - المسؤوليات اتجاه زملاء المهنة.
 - المسؤوليات اتجاه الجهات الأخرى.
- كما نقوم بشرح بعض العناصر كالتالي:
- مسؤولية المدقق اتجاه العميل :

تتجزأ مسؤولية المدقق الى عدة مسؤوليات منها مسؤوليته تجاه العميل، و في هذا يمكن القول أنها تتركز في حصول المدقق على المعلومات الموثوق فيها من العميل، ومسؤولية المدقق في حالة اكتشافه قيام العميل بانتهاك بعض القوانين ويجب على المدقق إتباع أخلاقيات المهنة .¹

¹ ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 54 55.

- مسؤوليات اتجاه زملاء:

على المدقق مسؤولية أدبية تجاه زملاء المهنة ومن الأمثلة على السلوك الغير سليم اتجاه زملاء المهنة، قيام المدقق بعرض أتعاب اقل من زميله كمحاولة لاجتذاب العمل السابق عرضه على الزميل، كما أن المنافسة بين زملاء المهنة غير مرغوب فيها إطلاقاً، وعليه ألا يتصرف التصرف الذي يسيء إليه وإلى مهنته ككل¹.

المطلب الثالث: جودة التدقيق

لم يظهر مفهوم وتعريف واضح وشامل ومتفق عليه للجودة في عملية التدقيق

الفرع الأول: تعريف جودة التدقيق

1-تعريف حسب **De Angelo**: حيث عرف جودة التدقيق بأنها: احتمالية شرط قيام المحاسب القانوني باكتشاف الأخطاء و الثغرات في النظام المحاسبي للعميل و القيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره².

كما أنه تم تعريفها من الناحية المهنية على أنها: " قدرة التدقيق على إكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات لمعالجتها أو الحد منها و إمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة لشركة العميل".

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن: جودة التدقيق معناها تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفعالية و اقتصاد وثبات في ضوء الالتزام بالمعايير المهنية و المتطلبات القانونية³.

¹ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره،ص55.

²محمود يحيى زقوت، مدى فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في برنامج المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية،غزة،2016، ص 86.

³محمد سامي راضي، المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 330.

الفرع الثاني: خصائص جودة التدقيق

- إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها مكتب التدقيق تتماشى مع المتطلبات المهنية أو معايير التدقيق المتعارف عليها.¹
- يعتبر إتباع أساليب الجودة في التدقيق من الوسائل المقنعة في اكتساب عملاء جدد لمكتب التدقيق والمحافظة عليهم، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق.
- إن ارتفاع مستوى المصدقية في التدقيق يعني خلوا القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وذلك لن يكون إلا من خلال المستويات العليا لجودة التدقيق.
- إن موضوع جودة التدقيق من الموضوعات الهامة التي تؤدي إلى تقدم مهنة التدقيق مع ارتفاع مستوى الأداء المهني لمكاتب التدقيق كما أنه يساعد الجمعيات والمؤسسات المهنية من الرقابة والسيطرة على المهنة والنهوض بها.
- تحسين برنامج عمل مدققي الحسابات، وذلك من خلال اتباعه الإرشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية التدقيق.
- إن التدقيق ذو الجودة العالية يمكن اعتباره جزء هام من النظام رقابة أصحاب المنشأة، وخاصة في حالة عدم مقدرتهم على الرقابة المباشرة على تصرفات الإدارة في إدارة المنشأة.
- وعلى مستوى العالم العربي وفي ظل اتجاه العالم نحو العولمة وتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية GAAT، فإن ذلك يشكل تهديدا حقيقيا لقطاع الخدمات بما فيها خدمات مهنة المحاسبة والتدقيق وخاصة في الدول النامية، إن لم تتواكب مع التطورات الحاصلة.

¹ إياد حسن حسين، أبو هين، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- إن تطبيق هذه الاتفاقية سوف يؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين شركات المحاسبة والتدقيق الأجنبية من جهة، وبين العربية والمحلية من جهة أخرى. وفي ضل تمتع الشركات الأجنبية وتطبيقها لمعايير الأداء التي تتضمن جودة التدقيق استخدامها لهياكل تنظيمية جيدة، وأفراد مؤهلين علميا وعمليا فإن ذلك يدفع بقوة الى تطبيق نظم الجودة السائدة وإتباع المعايير المهنية من قبل مكاتب التدقيق المحلية لكي تستطيع المحافظة على جودة أداء عملية التدقيق¹

الفرع الثالث: معيار الجودة حسب معيار التدقيق الدولي رقم 220

و قد ناقش هذا المعيار (ضبط العمل في المراجعة) و الذي يهدف إلى توفير إرشادات عن رقابة الجودة لعملية المراجعة من خلال:

السياسات و الإجراءات التي يتبعها مكتب التدقيق عند أداء عملية التدقيق وقد بينت الفقرة (04) من المعيار الدولي (220) ما يجب على مكاتب التدقيق القيام به.

أما الفقرة السادسة من المعيار (220) فقد بينت أن أهداف سياسات رقابة الجودة، والتي تمثل عناصر الرقابة على جودة التدقيق وهي كالتالي:

المتطلبات المهنية: يقصد بها الالتزام العاملين بمكتب التدقيق بمبادئ الاستقلال و الأمانة و الموضوعية، والحفاظ على السرية و أخلاقيات المهنة.

- المهارة و الكفاءة.

- توزيع مهام عملية المراجعة.

- الإشراف².

¹إياد حسن حسين، مرجع سبق ذكره ص 53.

²محمود يحيى زقوت، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الاستشارة.

قبول العملاء الجدد و الاستمرار مع العملاء القدامى.

الرقابة أو التفتيش و المتابعة¹.

الفرع الثالث: التقرير

يعد تقرير التدقيق: Audit Report المرحلة الأخيرة بعملية التدقيق وهو يمثل أداة لتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتختلف التقارير في طبيعتها، ولكنها في كافة الأحوال تهدف إلى إعلام القراء بدرجة التوافق بين المعلومات و المعايير، وتختلف أشكال التقارير، حيث يمكن أن تختلف و تتنوع من تقرير فني جدا يتعلق عادة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها إلى تقرير شفوي بسيط في حالة الإدارية و التشغيلية². أنواع تقرير التدقيق: يمكن تجميع.

أنواع تقرير التدقيق: يمكن تجميعها على النحو التالي:

- تقرير بدون تحفظات (تقرير نظيف): ويشمل هذا التقرير على 7 أجزاء.

- تقرير بدون تحفظات ويشمل جزء شرحي.

-تقرير مراجعة بتحفظات.

- تقرير عدم ملائمة.

- تقرير تنازل³.

¹ محمود يحيى زقوت، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² ألفين أرينز و جيمس لوبيك، مرجع سابق، ص 61.

³ ثناء قباني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

معايير إعداد التقارير

- 1- يجب أن ينص التقرير على ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبق لمبادئ محاسبية متعارف عليها.
- 2- يجب أن يحدد التقرير بوضوح تلك الظروف التي حالت دون تطبيق تلك المبادئ في الفترة الحالية بصورة متسقة مع طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.
- 3- أن الإفصاح الكافي و المناسب للمعلومات متوفر بالقوائم المالية ما لم ينص التقرير على خلاف ذلك.
- 4- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة واحدة أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة يجب أن يبرز التقرير أسباب ذلك وفي جميع الحالات التي يرتبط اسم المدقق بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص الفحص الذي أجراه المراجع و درجة المسؤولية التي يتحملها¹.

¹ حسين أحمد عبيد، أسس المراجعة الخارجية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 34 35.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر تكنولوجيا المعلومات ثورة العصر، وذات تأثير كبير في جميع الميادين، فهي ضرورية في صياغة الحاضر وبناء المستقبل، ومن جميع الميادين فهي ضرورية في صياغة الحاضر وبناء المستقبل.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة.

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

سنتطرق في هذا المطلب إلى مايلي :

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

أولاً- مفهوم التكنولوجيا:

يرجع أصل التكنولوجيا إلى اليونانية التي تتكون من مقطعين (techno) تعني التشغيل الصناعي، و الثاني (Logos) أي العلم أو المنهج لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي.

يعرف المعجم (websler) التكنولوجيا بأنها اللغة التقنية، والعلم التطبيقي و الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلا عن كونها مجموعة الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم أما التقنية كما يوردها المعجم ذاته بأنها أسلوب أو طريقة معالجة التفاصيل الفنية أو طريقة لإنجاز غرض منشود¹.

¹ محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2009، ص 13.

وقد تعدد وتباينت آراء المهتمين لتحديد مفهوم التكنولوجيا تبعا لاختلاف وجهات النظر فهناك من يرى أنها تطوير العملية الإنتاجية و الأساليب المستخدمة لتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير أساليب العمل.

لذا فإنه يشار للتكنولوجيا بأنها العمليات و التقنيات و المكنات و الأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (المواد- المعلومات- الأفكار) إلى مخرجات(المنتجات و الخدمات)¹.

ثانيا: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

1- هي مجموعة الأدوات و الأنظمة و التقنيات و المعرفة المطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات.

2- ويعرف قاموس ماكميلان تكنولوجيا المعلومات بأنها: "حيازة، معالجة، تخزين، وبث معلومات ملفوظة، مصورة، ورقمية، بواسطة مزيج من الحاسب الإلكتروني و الاتصالات السلكية و اللاسلكية".

ثالثا- مفهوم الاتصالات: هي وسيلة لنقل المعلومات أو القناة التي تستخدم لنقل رسائل المعلومات وهذا ما زاد من أهميتها و أهمية إيجاد نظم معلومات متطورة تواكب تكنولوجيا الاتصالات².

¹ محمد الصيرفي، مرجع نفسه، ص14. 15.

² سليمان مصطفى دلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص22.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات Information رغم حداثة و ارتباطه الكبير بالحواسيب إلا أننا نستطيع أن نؤكد بأن هذا المصطلح ليس وليد الساعة بل لكونه ارتبط بالمعلومات و الاتصالات التي سبق التكنولوجيا بمفهومها الحديث و هكذا نجد أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مرتبطة فيما بينها وقد مرت بمراحل تاريخية عدة تمثلت في :

1- مرحلة ثورة المعلومات و الاتصالات الأولى: وتتمثل في اختراع الكتابة و التي أنهت على المعلومات الشفهية¹.

ومن ثم مرحلة ظهور مختلف أنواع و أشكال مصادر المعلومات كالمسموعات المرئية ومن ثم إلى مرحلة اختراع الحاسوب إلى حين المرحلة الأخيرة و التي تتمثل في التزاوج و الترابط الهائل مابين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة و تكنولوجيا الاتصالات.

الفرع الثالث: وظائف تكنولوجيا المعلومات

تظهر وظائف تكنولوجيا المعلومات فيمايلي:

- تقوم على جمع تفاصيل قيود أو سجلات النشاطات.
- تحول وتحلل وتحسب جميع البيانات أو المعلومات.
- توفر نظم الحاسوب إجراء عدة أنواع من المعالجات في وقت واحد.
- تحقق تكنولوجيا المعلومات عدة منافع منها: السرعة و الثبات و الموثوقية و الدقة
- مساهمة في زيادة الخدمات و الإنتاج².

¹ جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 ص 88.

² تومي يعقوب، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة، مقدمة لنيل ماجستير في علوم التدبير تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم اقتصادية وتجارية و تسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012-2013، ص 8.

المطلب الثاني: أسياسات حول نظم المعلومات المحاسبية

نتناول في هذا المطلب مايلي:

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

التعرف على المصطلحات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية.

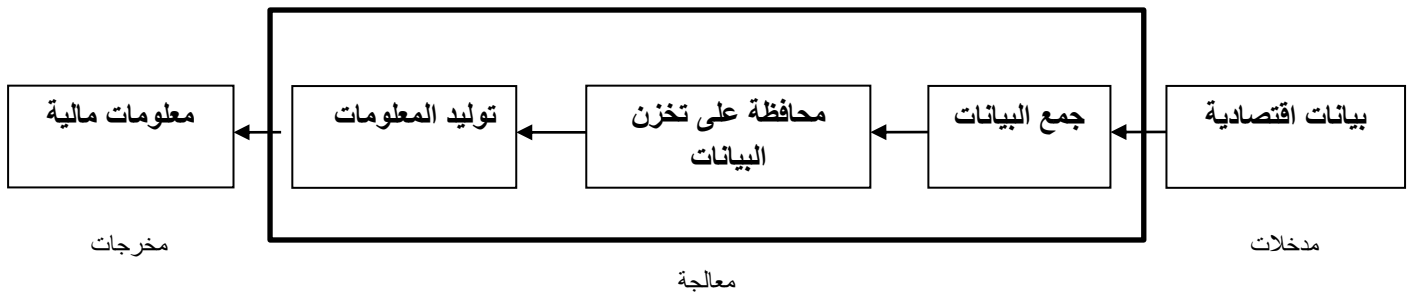
على الرغم من أن المعرفة بالأمر المحاسبية ، تعتبر فرصة أولى لفهم هذه المعرفة ضمن

إطار نظم المعلومات المحاسبية، لذلك سنبدأ بعرض المصطلحات المتعلقة بنظام المعلومات.

المحاسبية، وبصورة مستقلة مثل المحاسبة، نظام المعلومات.

- **المحاسبة:** المحاسبة لها مظاهر متعددة منها، كأنها نظام معلومات يوظف عمليات الوحدة، الاقتصادية لتوليد معلومات مفيدة ومن ضمن تلك العمليات سنوضحها كما في ¹:

الشكل التالي شكل رقم (1-1) العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

¹ إبراهيم الجزراوي، عامر الجناحي، أساسيات نظم المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.24.

-النظام : بأنه مجموعة من العناصر المترابطة و المتكافئة والمتفاعلة لتحقيق هدف مشترك¹

المعلومات: بالمعنى الواسع استخبار وله معنى مفيد إلى الشخص المقصود والمعلومات لها قيمة الوحدات الاقتصادية و إدارتها كما يلاحظ لأنها ضرورية لاتخاذ القرارات الحاسمة ، وأغلب المعلومات المطلوبة من قبل الوحدة الاقتصادية هي معلومات محاسبية.²

نظام المعلومات :

هو مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع و تشغيل وتخزين المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم ، بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة ، ويمكن لنظم المعلومات أن يساعد المدراء والعاملين في تحليل المشاكل وخلق المنتجات ويتكون نظام المعلومات من موارد بشرية، العمليات ،التقنيات ،البيانات .³ ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نطرح السؤال التالي ماهو نظام المعلوماتي المحاسبي؟، نظام المعلومات المحاسبي هو نظام يجمع ويسجل ويخزن و يعالج البيانات من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار.⁴

¹ عبد الرحمن العبيد ، سلوى السامرائي ، نظم المعلومات الإدارية ط 1، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن 2005،ص11.

² مرجع سبق ذكره ص 25.

³ أنس عبادي: دور نظم المعلومات في تحسين أداء شركات، الاتصالات في سوريا ، رسالة أعدت لنيل درجة ماجيستر في نظم المعلومات ،جامعة حلب ،2014.

⁴ بول -ج- ستيبارت ، مارشال رومني ، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب قاسم إبراهيم العسيبي ، الرياض دار المريخ ، 2005،ج1،ص27.

كما توجد عدة مفاهيم للنظم المعلومات نذكر منها مايلي :

يعرفه " محمد القيومي " أنه ذلك الجزء الأساسي وإمام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج

وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى المعلومات مالية لمستخدمي هذه المعلومات باستعمال مختلف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة و أنظمة المعلومات.¹

-هو النظام المسؤول عن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي في المؤسسة.²

الفرع الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي :

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من 03 نظم فرعية:

نظام تشغيل المعاملات

والذي يركز على العمليات اليومية للمنظمة في ظل العديد من المستندات ويقوم بالمهام

التالية :

1- تحويل المعاملات الاقتصادية إلى معاملات مالية.

2- تسجيل المعاملات المالية في السجلات المحاسبية (دفاتر اليومية ، ودفاتر

الأستاذ).

¹-حاج قويدر قرين ، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، 2012.

²-عبد الرحمان القري ، نظم معلومات محاسبة ، مطبوعة دروس ،كلية علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف .

3- توزيع المعلومات المالية الأساسية إلى عمال التشغيل لتدعيم عملياتهم اليومية.

ب- نظام حسابات الأستاذ العام (التقارير المالية):

والذي يقدم القوائم المالية التقليدية مثل قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ويعد نظام الأستاذ العام ونظام التقارير المالية نظامين فرعيين وثيقا ارتباطا وذلك بسبب الاعتماد التشغيلي المتبادل بينهما.¹

ج- نظام التقرير للإدارة:

والذي يمد الإدارة الداخلية بالمعلومات والتقارير المالية ذات القرض الخاص والتي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات.

وبناء على التعاريف السابقة نستنتج أن:

نظام المعلومات المحاسبي هو أحد عناصر المنظمة، وذلك بجمع ومعالجة وتحليل واتصال مالي موجه واتخاذ القرارات والمعلومات للجهات الخارجية وللجهات الداخلية .

الفرع الثالث: أهمية استخدام الحاسب الآلي في بناء نظم المعلومات المحاسبية إن نظام المعلومات المحاسبية تعتبر من الأنظمة المحورية في المنشأة ، وعلى الرغم من تقليدية وجود هذا النظام، فإن التقنية الحديثة المتوفرة حاليا طورت من الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، إذ تبقى للكثير من التقنيات الحديثة في عمليات نظام المعلومات المحاسبي، لذلك فإن هذا النظام بحاجة إلى إجراءات الرقابة كأحد مكوناته والتي تمنح حدوث أخطاء في النظام ، وتساعد على اكتشافها مع العلم أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من عدد من الأنظمة الفرعية التي تؤدي تكامل عمل النظام وهي:

¹عدنان طاه كرفوع سناء ستار أحمد وآخرون، تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية المؤتمنة على فاعلية المعلومات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ، 107، 2016، ص28.

- 1- نظام تنفيذ ومعالجة العمليات ويهدف هذا إلى القيام بالعمليات اليومية للنظام
- 2- نظام الأستاذ العام والتقارير المالية ويهدف هذا النظام استخراج القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى .
- 3- نظام تقارير الإدارة ويستخدم هذا النظام لاستخراج تقارير ذات طبيعة خاصة للاستخدامات الداخلية¹.

المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في بيئة المال و الأعمال

حيث سنتطرق في هذا المطلب الى :

الفرع الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات للمنظمات

بلاشك هناك مجموعة من الضغوط التي أثرت على منظمات الأعمال الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لهذه المنظمات وهو ما انعكس بدوره على زيادة اهتمام تلك المنظمات بتكنولوجيا المعلومات:

1-تعقد وتقلب بيئات الأعمال:

نتيجة لتطور في الاتصال و النقل و التكنولوجيا وجب على منظمات الأعمال أن تقوم بأداء الأنشطة التي تهدف إلى تحسين وحماية عملياتها ومن هذا يمكن النظر إلى تكنولوجيا المعلومات كما لو كانت أداة مدعمة لكل هذه الأنشطة التي تهدف إلى حماية المنظمات من تعقد وعدم استقرار بيئة الأعمال².

¹ سليمان ن مصطفى الدلاهمة، المرجع نفسه، ص 107.

² عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، ط1، إترارك للطباعة، مصر، ص28.

2- المنافسة القوية و الاقتصاد العالمي:

المنافسة العالمية لا تركز فقط على الأسعار بل تركز أيضا على الجودة ومستوى الخدمة و سرعة التسليم... الخ، و في هذا الصدد يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساعد المنظمات التي تنافس عالميا في الحصول على مزايا العولمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات يتم تحسين الإنتاجية، ورفع مستوى الخدمة¹.

3 -الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية:

إن تكنولوجيا تزيد من حدة المنافسة، وهناك تكنولوجيا عديدة تؤثر على المنظمة في مجالات تبدأ من تضييع الأغذية إلى الهندسة الوراثية، والعامل الذي يحقق هذا التأثير الشامل هو تكنولوجيا المعلومات².

الفرع الثاني: المزايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال

زيادة المبيعات والأرباح: حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على زيادة المبيعات من خلال مساعداتها للمنظمة في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، وبترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف و الذي يتحقق أيضا باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

الحصول على مزايا تنافسية: حيث تستخدم العديد من المنظمات تكنولوجيا المعلومات لتحسين وضعها في البيئة التنافسية

والحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية³.

¹ محمود حامد، محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006، ص90.

² محمود حامد، محمود عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص90.

³ عبد الله فرغلي، مرجع سبق ذكره، ص28.

4- تخفيضات لتكاليف:

يمكن القول بأن تخفيض التكاليف يعتبر من أهم الفوائد الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال، فالمنظمات تقوم بأداء الأعمال و المهام الكتابية بطريقة آلية لتخفيض التكاليف.

من ناحية أخرى فإن المنظمات الصناعية توفر مبالغ طائلة من خلال استخدام الحاسبات الآلية في رقابة الإنتاج و المخزون، كما تستخدم بعض المنظمات تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ الإنتاج حسب الطلب¹.

5- تحسين الجودة:

أحد أهم أسباب استخدام تكنولوجيا المعلومات تحسين مستوى جودة المخرجات، والتصميم بمساعدة الحاسب الآلي خير مثال على ذلك، فالمهندس يستخدم محطات العمل أو ما يعرف بالوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات هندسية، ويقوم بتخزين هذه الرسومات في ملف الحاسب الآلي، ويستطيع استرجاع هذه الرسومات لإجراء أي تعديلات عليها بسهولة من أجل تحسين جودتها، وهذا النظام يوفر المجهود المبذول في التصميم ومن ثم يقلل الحاجة إلى مهندسين آخرين.²

¹ أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، دار حامد، ط1، عمان الأردن، 2015، ص33.

² عبد الله فرغلي، المرجع نفسه، ص29.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب التدقيق في ظل التكنولوجيا معلومات و الاتصال

بدأت مهنة المحاسبة كغيرها من المهن باستخدام التكنولوجيا عند بدء ظهورها، في النظام المحاسبي بشكل جعل تنفيذ الدورة المحاسبية آلية ذات طابع يمتاز بالسرعة و الدقة.

الفرع الأول: المزايا

بساطة الإجراءات المتتبعة من قبل مدقق الحسابات وذلك لاهتمامه فقط بالمداخلات و المخرجات المطبوعة من النظام المحاسبي الإلكتروني .

لا يحتاج من مدقق الحسابات معرفة مهنية غالبية علوم الحاسوب وتطبيقاته المحاسبية المدروسة.

انخفاض الكلفة، حيث لايتطلب من مدقق الحسابات استخدام برامج التدقيق العامة¹.

الفرع الثاني: العيوب

تجاهل مدقق الحسابات فحص الرقابة الداخلية على التطبيقات و البرامج المحاسبية الحوسبة وطرائق معالجة البيانات.

احتمال فشل المدقق في اكتشاف الأخطاء و المخالفات الجوهرية.

عدم معرفة المدقق بتقنيات الحاسوب و المعرفة الفنية اللازمة.²

¹ ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2004، ص281.
² بن عيسى عبد الرحمان وشرعي حسين، الحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحقيق الجودة في عملية تدقيق الحسابات في ظل تشغيل الإلكتروني للبيانات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى العلمي الوطني الثاني حول تصور ممارسات المحاسبة والتدقيق ضمن، ص 11.

مشكلة اختفاء سند المراجعة الأصلي أو اختفاء بعض أجزائه نتيجة عمليات التشغيل الإلكتروني.

استخدام الحاسوب أدى إلى عدم الفصل بين المهام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الضبط الداخلي.¹

¹ بن عيسى عبد الرحمان وشرعي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وعلاقتها بالتدقيق

لقد شاع استخدام تكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة في الأعمال المالية والتجارية مما أثر أعمال المحاسبة وتدقيق الحسابات، حيث تتطلب التطورات المستمرة في التكنولوجيا على المعلومات من مدقق الحسابات مواكبة التغيرات التي حدثت في هذا المجال.

المطلب الأول: تدقيق الحسابات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

أصبحت السمة الحالية على كثير من المنظمات الحديثة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها، فهي تساعد في بناء منشآت ناجحة، وتساعد في بناء علاقات متميزة مع عملائها، حيث أن هذه التطورات التي حدثت لتكنولوجيا المعلومات وضعت مهنة التدقيق الحسابات أمام تحدي كبير لتطوير أدواتها و أساليبها لتستمر في تقديم خدماتها بجودة عالية¹،

حيث ينظر إلى عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات على أنها عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول المنشأة، وتأكيد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة.

توجد علاقة بين بيئة تكنولوجيا المعلومات ومهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، ولكن المشكلة التي تواجه كل من المدقق و المحاسب هي إيجاد أدلة الإثبات بشأن العمليات التجارية المبرمجة و العمليات القابلة للبرمجة وبناء على نص الفقرة رقم 12 من المعيار الدولية رقم (401) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنه لا تتغير أهداف التدقيق المحددة للمدقق سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدويا أو عن طريقة استخدام الحاسب الإلكتروني، وعليه فإن الهدف العام للتدقيق لم يتغير في ظل بيئة

¹ محمد يحيى زقوت، مرجع سبق ذكره، ص ص 72 73.

استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلا أن استخدام الحاسب الإلكتروني يغير من طريقة معالجة وتخزين و استرجاع و اتصال المعلومات وقد يؤثر على المحاسبة وعلى نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في الشركة¹

المطلب الثاني: أهداف التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات

كما جاء في المعيار ISA401 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، إن أهداف التدقيق لم تتغير سواء تم معالجة البيانات من يدوية إلى المعالجة عن طريق الحاسوب، ولكن الطرق في إجراءات التدقيق من أجل جمع الأدلة قد تختلف كلياً ويمكن أن تتأثر عن طريق الحاسوب، ويمكن التدقيق يدوياً أو عن طريق التقنيات المساعدة للتدقيق بالحاسوب أو الجمع بينهما لمنح أدلة إثبات كافية².

وعلى اعتبار الأهداف في ظل التدقيق التقليدي نفسها في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يمكن تحديدها كما يلي:

أهداف إبداء رأي فني محايد موضوعي حول واقع نشاطات المؤسسة.

متابعة تنفيذ الخطة مع كل طاقم عمله.

كما أنه هناك نقاط خاصة يجب أن يقف عندها المدقق أثناء وقبل عملية التدقيق.

يجب إجراء عملية فحص رقمي إحصائي حول معطيات المؤسسة.

الوجود الفعلي: يقوم المدقق بإجراء معاينة للسلع التي اشترتها المؤسسة، لكي يتأكد أنها موجودة فعلاً.

¹ أريج عبد العظيم عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² حجري فاطمة الزهرة، هزيل حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 50 51.

الحدوث الفعلي: يجب على مدقق الحسابات أن يتأكد من الحدوث الفعلي للعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة.

كما يجب التأكد من أن التكاليف المسجلة في بيانات المؤسسة تتعلق بالدورة المالية. تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات¹.

المطلب الثالث: مجالات التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

يؤدي استخدام التكنولوجيا في التدقيق إلى تغييرات في أساليب و إجراءات التدقيق - من تخطيط، و اختبارات رقابية وغيرها - ولكن الهدف من التدقيق يبقى كما، ويؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى إنجاز مختلف أعمال التدقيق بسرعة ودقة في عدة مجالات تتضمن : اختيار عينات التدقيق، طباعة المصادقات، فحص القوائم المالية، فحص و اختبارات حسابات العملاء، تحليل النسب و الاتجاهات، ونتيجة للتطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات يتم الآن استخدام الحاسوب في تشغيل التطبيقات المحاسبية، وبناء على ذلك فقد فرض على المدققين التعامل مع تكنولوجيا الحاسوب الإلكتروني التي تركز عليها النظم المحاسبية².

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، ص ص 50، 51

² أريج عبد العظيم عبد الله البطة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

خلاصة الفصل الأول

من خلال مارأيناه حول مفاهيم التدقيق تكنولوجيا المعلومات والتي شهد كل منهما تطورا وانتشارا، نستخلص أنه أصبح التحول من نظام التدقيق اليدوي إلى نظام التدقيق الإلكتروني أصبح ضرورة ملحة لنهوض بمهنة التدقيق ودخولها إلى عصر تكنولوجيا المعلومات، وإن هذا التغيير أدى إلى اختلاف أساليب وإجراءات التدقيق مع الإشارة أن الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي لا تتغير سواء كانت الوظائف محل التدقيق محوسبة أو غير محوسبة.

الفصل الثاني

أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عمليات التدقيق

تمهيد الفصل

بعد الدراسة النظرية لتكنولوجيا المعلومات والتدقيق ودراسة كيفية استخدامها وتأثيرها على التدقيق سنحاول تجسيد ذلك في دراسة ميدانية تمثلت في إجراء مقابلة مع مكتب تدقيق حيث تقوم هذه الدراسة إلى التطرق إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول واقع مهنة التدقيق في الجزائر بما أنا المقابلة أجريت مع محافظ حسابات، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى نتائج المقابلة المجرات مع محافظ الحسابات.

حيث يتم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين:

المبحث الأول: واقع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات.

المبحث الأول: واقع مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

المطلب الأول: التدقيق في الجزائر

الفرع الأول: تعريف

-تعريف تدقيق الحسابات في قانون الجزائر

2- القانون 91-08: رسم هذا القانون نوعين من المدققين (خبير محاسبي ، محافظ حسابات) ،المحولات الحق في ممارسة المهنة باسمهم الخاص وقعت مسؤولياتهم الشخصية :

2-1 الخبير المحاسبي : ينظم المحاسبة والحسابات من كل نوع وفحصها و استقامتها و تحليلها لدى المؤسسات والشركات التجارية أو المدنية في الحالات التي نص عليها القانون للقيام بصفة تعاقدية بخبرة أو احتساب

2-2محافظ الحسابات : الشهادة بصفة وانتظامية حسابات الشركات والهيئات من شركات تجارية وشركات رؤوس الأموال ، وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا الجمعيات لدي و النقابات.¹

¹ القانون 91-08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق لـ 27 أبريل 1991، التعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب و المحاسب المعتمد ، نص المواد 01، 27، 19، ص 654.

الفرع الثاني: شروط ممارسة المهنة في الجزائر

محافظ الحسابات هو مهني مستقل يمارس مهمة الفحص المحاسبي والرقابة بصفة عادية ودائمة، ولممارسة هذه المهمة يجب أن تتوفر الشروط الآتية :

- 1- أن يكون جزائري الجنسية.
 - 2- أن يكون حائزا على شهادة الجزائرية لمحافظة الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
 - 3- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
 - 4- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مغلّة بشرف المهنة.
 - 5- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية و أن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
 - 6- أن يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمعدل تواجد مكتبة المنصوص عليه في المادة 06 وهي:
- يؤدي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات الآتية:
- "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعلمي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي و أن أكتم سر المهنة و أسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد " تمنح الشهادات والإجازات المذكورة في البندين.¹

¹ القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010.

الفرع الثالث: تعيين محافظ الحسابات في الجزائر

حددت المادة 300 من مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة كيفية تعيين محافظة الحسابات يتضمن على مايلي: "تعيين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات

محافظي الحسابات بعد موافقتهم من بيت المحترفين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية حسب الشروط المنصوص عليها في القانون وتدوم وكالة محافظ الحسابات ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهديتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات ونص المرسوم التنفيذي رقم 32/11 تعيين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كمايلي:

-بعد إقفال آخر لعهدة محافظي الحسابات ، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو الهيئة المؤهلة الإعداد دفتر الشروط تعيين محافظ أو محافظي الحسابات خلال أجل أقصاه شهر.

-يتحصل محافظ الحسابات المعين من طرف الهيئة على تصريح مكتب يسمح له بالاطلاع على الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة وكل المعلومات الضرورية لقيامه بمهمته دون نقلها أو نسخها.

-يجب على محافظ الحسابات ومساعديه الالتزام م بالسر المهني حول وضعية المؤسسة الخاضعة لعملية التدقيق¹ .

¹-نادية فضيل ، شركة الأموال في القانون التجاري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عنكون ص 233،230.

الفرع الثالث : الفرق بين المهام في الجزائر

الجدول رقم (1-2): التفرقة بين جميع مهن التدقيق الحرة في الجزائر

البيان / المهن	الخبير المحاسب	محافظ الحسابات	المحاسب المعتمد
المهمة	ظرفية ، متقطعة ، تعاقدية	وكالة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة	مستمرة تعاقدية
النشاط الممكن ممارسته	-نشاط الخبير المحاسبي -نشاط محافظ الحسابات -نشاط المحاسب المعتمد -نشاط المحاسب الخبير	-نشاط محافظ الحسابات -نشاط المحاسب المعتمد -نشاط الخبير القضائي	نشاط المحاسب المعتمد -نشاط الخبير القضائي
التعبير	الزبون سواء شخص طبيعي أو معنوي	الجمعية العامة أو وكيل الجمهورية	الزبون سواء شخص طبيعي أو معنوي
الأتعاب	الاتفاق مع الزبون	حسب سلم الأتعاب المنصوص عليه في الجريدة الرسمية الصادرة في 7 نوفمبر 1994 والمعدل في 2006	الاتفاق مع الزبون
توفيق المهمة	فصل من المهمة	انتهاء المدة القانونية دون التجديد	بعد نهاية مهمته المتفق عليها

المصدر: من إعداد الطالبة : بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات

نظرا لأهمية مسؤوليات محافظ الحسابات فقد وصفت تشريعات لهذا الغرض وعلى هذا الأساس فإن محافظ الحسابات أثناء تأديته لمهامه ثلاث أنواع من المسؤوليات.

الفرع الأول: المسؤولية المدنية

المسؤولية المدنية: برزت من بين مصادر الالتزام، وكان لتطورها أثر في القوانين الوضعية الحديثة حيث وضع لها قانون المدني الجزائري سبعة عشر مادة (من المادة 124 إلى 140).

تعريف المسؤولية المدنية: هي التزام لتعويض الضرر وهي نوعان:

مسؤولية عقدية: تقوم على أساس الإخلال بالالتزام عقدي.

مسؤولية تقصيرية: تقوم على أساس الإخلال بالالتزام قانوني يتمثل في الالتزام بعدم الإضرار بالغير.

فالمشرع الجزائري وفي غياب التطبيق والاجتهاد القضائي والفقهي فإنه يؤكد في المادة 61 من القانون 01/10 المتعلق بالمهن المحاسبية على أنه "يعد محافظ الحسابات مسؤول اتجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامن تجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون".

إن محافظ الحسابات مسؤول مدنيا أثناء تأدية مهامه اتجاه زبائنه في الحدود التعاقدية وبالتالي فهو مسؤول اتجاه الشركة عن الأخطاء¹.

¹ ابن جميلة محمد، مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون المالية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 112.

الفرع الثاني: المسؤولية التأديبية (المهنية)

لقد نظم المشرع الجزائري في القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث الجديدة في المادة 63 وذكر العقوبات التأديبية والتي تسلط على محافظ الحسابات وأحالنا إلى التنظيم بخصوص تحديد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها لقوله "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية، للمجلس الوطني للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية وتتمثل هذه المخالفات في:

عدم احترام الضوابط المتعلقة بالالتزامات المتعلقة الواجب احترامها اتجاه الغرفة الوطنية.

الأخطاء الناجمة عن عدم احترام كرامة وشرف المهنة.

الأخطاء التأديبية الناجمة عن عدم احترام كرامة وشرف المهنة.

العقوبات التأديبية: حددت المادة 2/63 من القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد، العقوبات التأديبية الممكن اتخاذها ضد محافظ الحسابات بقولها "تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

الإذار.

التوبيخ.

التوقيف لمدة ستة أشهر.

الشطب من الجدول.¹

¹ بن جميلة محمد، نفس المرجع، ص ص 125 إلى 128.

الفرع الثالث: المسؤولية الجزائية

لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات على الجانب المالي، للمؤسسة فقط والخدمات التي يقدمها لها بل يساهم أيضا في خلقه للحياة الاقتصادية، ضامنا بذلك الامتثال لقانون أخلاقيات المهنة وتشجيع شفافية المعلومة المالية أي أن محافظ الحسابات الذي له دور ضمان المصلحة العامة، وبذلك فإن محافظ الحسابات الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القانون في حد ذاته، فإنه يتحمل المسؤولية الجزائية في حالة ارتكابه لجرائم يعاقب عليه القانون.

وما يميز المسؤولية الجنائية عن المسؤولية المدنية والتأديبية هو أن هذا الأخير لا يكون مسؤول عن الأخطاء المنسوبة إليه إلا إذا توفر الركن الشرعي وفق نص المادة 01 من قانون العقوبات "لا عقوبة لجريمة أو تدابير أمن بغير قانون".

المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات في الجزائر

نصت المادة 23 من القانون 01/10 على مهام محافظ الحسابات.

أ - المهام العادية حسب المادة 23 24 من القانون 01/10 فإن المراجع يكلف بالمهام التالية:

يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة.

يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في التقرير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين.¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 المادة 23 24 25 ص 07.

يعلم المسيرين والجمعية العامة لكل نقص قد يكشفه والذي يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

إذا كانت المؤسسة تعد حسابات مدمجة فإن محافظ الحسابات يصادق على صحة وانتظام هذه الحسابات، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات. لدى الفروع التابعة لنفس المؤسسة.

يترتب على المهمة إعداد تقرير يتضمن شهادة بتحفظ أو بدون تحفظ عن انتظامية وصحة الوثائق السنوية أو رفض القائم المالية

ب- المهام الخاصة بالإضافة إلى المهام العادية السابقة يقوم المدقق القانوني في الجزائر بمهام أخرى خاصة منها:

إطلاع الجمعية العامة العادية في حالة عدم انتظامية ودقة الحسابات.

في حالة اكتشاف أي جنحة عليه إخبار السلطات القضائية.

تقدير حصص المساهمين .

إثبات أن الأصول الصافية تساوي على الأقل رأس المال الاجتماعي في حالة تحويل المؤسسة.

دعوة الجمعية العامة العادية للمساهمين لاجتماع حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك. التدخل في حالة تغيير رأس المال الاجتماعي، إلغاء، امتيازات، الاكتتاب في حالة زيادة رأس المال.

إنشاء مؤسسات فرعية لإسهام جزئي في الأصول.

مهام محدودة وظرفية في مراقبة الحسابات.¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 المادة 23 24 25 ص 07.

المبحث الثاني: دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات

لقد قمنا بإجراء دراسة حالة بمكتب محافظ وتدقيق الحسابات والتي كانت على شكل مقابلة تتكون من مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى محافظ الحسابات، وبالتالي سنتطرق إلى مايلي:

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى مكتب محافظ الحسابات بشكل يوضح هيكله التنظيمي، بهدف التعرف على مكتب التدقيق.

الجدول رقم(2-1): التعرف على مكتب التدقيق

تسمية المكتب	بوسالية عبد العالي
العنوان	ولاية المسيلة الحي الإداري
المؤهلات العلمية	شهادة ليسانس تخصص علوم اقتصادية فرع المالية سنة 1987.
الاعتماد	1651
عدد الموظفين	ثلاثة موظفين

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مكتب محافظ الحسابات

المطلب الثاني: تصميم مخطط المقابلة

- تحية طيبة وبعد شكرا جزيلا لكم على منحي جزءا من وقتكم من أجل محاورتكم في إطار بحث يتناول أثر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عمليات التدقيق، وأحيطكم علما أن هذه المقابلة تدرج ضمن تخصص تدقيق ومراقبة التسيير.

الجدول رقم(2-2): يوضح التعريف بالمحافظ

الساعة:	من 14:00 إلى 15:30 بتاريخ 2019/05/21 .
المنصب:	محافظ الحسابات
عدد سنوات الخبرة:	أكثر من 20 سنة
التخصص:	علوم اقتصادية فرع المالية
التجربة :	10 سنوات تفتيش وتدقيق في مجال البنوك و 10 سنوات مدير بنكي

المصدر: معطيات من قبل محافظ الحسابات

رأي في مهنة التدقيق: هي مهنة تعتمد على الجانب المعرفي والتجريبي الذي يمارسه المدقق خلال سنوات عمله وهي مهنة ذات طابع رقابي من أجل تحسين أساليب التسيير وتفاذي الأخطار المرتقبة التي قد تضر بالمؤسسات، وهي مهنة ذات طابع قانوني ينص (عليها القانون).

أنواع المؤسسات التي يتعامل معها نذكر منها:

- شركة مطاحن قسنطينة ش ذ م م.
- شركة التأمين الفلاحي بباتنة.
- شركة الأشغال العمومية ش ذ م م.
- شركة حليب بلادي بوسعادة.

السؤال الأول: بيان مدى تطور عملية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات ومدى استخدامه من قبل المدققين الخارجيين.

السؤال الثاني: موقف المدقق من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؟

السؤال الثالث: ما مدى توافر الإمكانيات التقنية لمدقق الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على عملية التدقيق؟

السؤال الرابع: بيان مدى الرقابة على جودة ونوعية البرامج التطبيقية؟

السؤال الخامس: مزايا استخدام تكنولوجيا وتسهيلات التي قدمها لعملية التدقيق؟

السؤال السادس: إجراءات التدقيق التي تخفض من المخاطر باستخدام تكنولوجيا؟

السؤال السابع: مدى اعتماد مدققي الحسابات الخارجيين على نظم دعم القرارات الإلكترونية في عملية التدقيق؟

السؤال الثامن: هل استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات يساعد المدقق بمراجعة كافة الحسابات والقوائم المالية للشركة لسنة الحالية والسنوات السابقة بسهولة؟

السؤال التاسع: مدى استخدام ضوابط الجودة والنوعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على إتمام عملية التدقيق؟

السؤال العاشر: جودة التكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق؟

السؤال الحادي عشر: دور نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي؟

السؤال الثاني العشر: مامدى استخدام ظوابط الجودة والنوعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على إتمام عملية التدقيق؟

السؤال الثالث العشر: أضرار وأخطار بالنسبة للمدققين الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

السؤال الخامس عشر: هل انخفضت مخاطر التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ؟

السؤال الخامس عشر: هل هناك فرق بين التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات والبيئة الخالية منها ؟

السؤال السادس عشر: مدى مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؟

بعد إجراء المقابلة كانت الإجابة كالتالي:

الجواب الأول: إن تطور التكنولوجيا المعلومات لها أثر أكيد على تحسين نوعية التدقيق ويتجلى ذلك في مايلي :

- استعمال المعلوماتية فيما يخص البرمجة المحاسبية إذ يستعين بها المدقق كونه يلجأ إلى استخراج الكشوف المالية من البرامج المعلوماتية وتكون قريبة إلى حد كبير إلى تحديد الرؤية الصادقة للكشوف المالية والمحاسبية.

الجواب الثاني: إن موقف المدقق من استعمال التكنولوجيا في التدقيق هو موقف ايجابي حيث يسعى دائما من خلال عمليات المراقبة إلى تسليط الضوء على كيفية استعمال التكنولوجيا المعلوماتية وخاصة منها البرامج المتعلقة بتسجيل المعلومات المحاسبية والمالية ومدى فعاليتها ويطابقها مع النظام المالي الجديد SCF ومدى فعالية العامل الأمني في البرامج الخطية لتسجيل المعلومات المحاسبية وحفظها.

الجواب الثالث: رغم التطور التكنولوجي الهام على جودة البرامج المعلوماتية ومنها الأنظمة المحاسبية والمالية إلا أن تكنولوجيا المعلومات لم ترقى إلى الأهداف التي يسعى إليها المدقق الخارجي وخاصة في الجزائر كون النظام المالي في الجزائر هو في حالة متأخرة بالنظر الى باقي الدول لاسيما دول الجوار التي خطت خطوات هامة في هذا المجال لشفافية للأنظمة المالية وانفتاح الاقتصاد المالي (البورصات والأسواق المالية) على المعاملات الخارجية الأمر الذي كان محفزاً لتطور تكنولوجيا المعلوماتية والتي استغلت ايجابيا من طرف المدققين الخارجيين وانعكاسها على جودة الرقابة.

الجواب الرابع: إن البرامج التطبيقية المستعملة في الحواسيب هي أقرب أن تكون برامج مستخرجة من طرف جهات في كثير من الأعوان غير مؤهلة أو معتمدة أو يغلب عليها كثير من أحيان نقائص الاختلالات ومعرفة كذلك بعد التأمين على المعلومات مع الإشارة إلى أن القليل من شركات والمؤسسات أو البنوك هي التي تسعى إلى اقتناء برامج معتمدة ومؤهلة ومطابقة للمقاييس العالمية.

الجواب الخامس: تشهد تكنولوجيا المعلومات الى تسجيل وتخزين كل مايدور من تدفقات مالية ومحاسبية وذلك بأقل شهد وأقل تكلفة وريحا للوقت وتأمين للمعلومة.

الجواب السادس: الاجراءات هي :

-جودة البرنامج المطبق.

-كيفية حفظ المعلومة وتخزينها.

- مدى مؤهلات العاملين في هذا المجال .

الجواب السابع: يلجأ المدقق في كثير من الحالات الى قدراته المهنية أكثر من التركيز على الجانب التكنولوجي وإذ توفر العنصرين معا فهذا يؤدي إلى جودة عالية لعمله.

الجواب الثامن: تقريبا هو نفس الجواب السابع.

الجواب التاسع: يكاد هذا الجانب أن يكون في مراحله الابتدائية في الجزائر وعليه فالرقابة بالمفهوم الحالي مازالت مصخرة على الجانب المادي الكلاسيكي.

الجواب العشر: جودة التكنولوجيا لها تأكيد على كفاءة التدقيق ولكن ننبه أنه في الوقت الحالي مازالت الأمور على حالها الكلاسيكي.

الجواب الحادي عشر: إن جودة نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل وفير في إبداء مهنة التدقيق.

الجواب الثاني عشر: إن تطور التكنولوجيا ومنها المعلوماتية ساهمت بشكل متواصل في تحسين الحواسيب ويلاحظ من خلال إدماج عمليات إصدار **version** متواصلة إستدراك وإدخال أساليب رقابة وجودة على الأنظمة المعلوماتية.

الجواب الثالث عشر: من أهم الأخطار الناجمة عن استعمال الأنظمة المعلوماتية من طرف المدققين هو عرضه هذا الأخير إلى عنصر اللاتأمين والإتلاف أثر تسرب الفيروسات والقرصنة وغير ذلك.

الجواب الرابع عشر: بالفعل نلاحظ أن تكنولوجيا الإعلام لها آثار على أساليب الرقابة وقد يتجلى هذا في سهولة عمل المدقق من جراء حصوله على المعلومة في وقتها وسلامتها.

الجواب الخامس عشر: إن عنصر الخطر هو عامل موجود ووارد في كل الحالات، لأن عنصر الخطر (0 صفر) لا يوجد مهما كانت نوعية التكنولوجيا وفعاليتها ويسعى المدقق إلى تقليص حجم الأخطار في الزمان والمكان.

الجواب السادس العشر: في الحقيقة لا يوجد فرق وأن الأمر يكون تكميلي في ترافق العنصرين.

الجواب السابع العشر: تساهم التكنولوجيا بشكل كبير في تدقيق الحسابات ولكن الأمر متعلق أيضا بقدرات وكفاءات المدقق المهنية والتجريبية.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المقابلة

بعد إجرائنا للمقابلة مع مكتب تدقيق خارجي وإجابته على الأسئلة المطروحة السابقة الذكر تم تسجيلنا لعدة نتائج منها:

الجواب الأول:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات ثروة العصر إذ لديها تأثير على عملية التدقيق، حيث أصبحت العديد من الشركات الكبرى في معظم دول العالم بنشر تقاريرها المالية في مواقعها على شركة الأنترنت.

الجواب الثاني:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق أمر ايجابي، حيث كان مرحب به من قبل المدققين، هذا لما له من ايجابيات وتسهيلات على عمليات التدقيق.

الجواب الثالث:

بالرغم من التطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات واستعمالها الكبير من قبل الدول المتطورة، لازالت ضعيفة ولم تلقى تقبل من طرف مدققين الخارجين في الجزائر لنتائجها السلبية وتأثيرها الغير الإيجابي على عمل المدقق، وسبب ذلك عدم الموثقية في القوائم المنشودة في شكل إلكتروني.

الجواب الرابع:

البرامج المستخدمة تعتبر من مركبات تكنولوجيا المعلومات، إذ يعد آلة لمعالجة المعلومات، حيث قامت مختلف المؤسسات بحوسبة أعمالها عن طريق برامج تصمم وفق متطلبات المؤسسة، ومن أهم أسباب اعتماد عليها التحديات التي تواجه نظام الرقابة وحتى تكون هذه ذو جودة، يجب أن توفر الحماية للمعلومات، حيث يقوم بإعداد برامج التدقيق الخاصة :

- مصممو برامج العميل أوغيرهم.

- برامج التدقيق العامة هي برامج مصممة التي يستخدمها المدقق في تدقيق مختلف أنواع نظم المعالجة الإلكترونية ، ويقوم بإعداد مثل هذه البرامج العديد من شركات المحاسبة، ولأهمية هذه البرامج وجب على المؤسسات استخدام برامج مؤهلة ومعتمدة، حيث أن معظم البرامج التي يتعامل بها المتعاملون الاقنصاديون هي برامج مصممة من قبل هيئات غير رسمية، وتفتقد لعنصر الضمان اللاتأمين مثل winark.pc.compta ، فهذه البرامج قد يغاب عليها الطابع التجريبي.

أما البرامج الجيدة، فهي خاصة بالبنوك والشركات الوطنية الكبرى وتمتاز بجودة عالية وأقل أخطار، إلا أنها تتمتع بتكلفة عالية.

الجواب الخامس:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق له عدة مزايا:

التطور المستمر في مهام واجراءات التدقيق، نتيجة التشغيل الالكتروني.

توفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق، لما يترتب عن هذا الأخير آثار على المركز المالي للعديد من المنشآت.

وبما أن عملية التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، تتطلب بأن يكون لدى المدقق تصميم جوانب الرقابة.

- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي.

الجواب السادس:

كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات له مخاطر عديدة.

وتنقسم مخاطر التدقيق إلى ثلاثة أقسام وهي المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر عدم الاكتشاف.

1 المخاطر الملازمة (الحتمي): حيث يتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المنشأة فضلا عن طبيعة نظام التشغيل الإلكتروني المطبق والصعوبات التي يفرضها هذا النظام فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام علاوة إلى تعقيد أداء عملية التدقيق والتعديلات في مسار التدقيق المتعلقة بنظم التشغيل الإلكتروني، للبيانات تتمثل أساس في الدليل المستندي للعملية ونظرا لأن المستندات المستخدمة في إدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت.

2- خطر الرقابة: وتتمثل في:

- خطر الوصول إلى ملفات البيانات السرية.

- خطر ضياع مسار التدقيق بقصد إخفاء حالات الغش والتلاعب.

- خطر عدم الاكتشاف.

وللحد من هذه الأخطار حسب تحليل أجوبة أسئلة المقابلة فإنه لا بد من توفر الشروط

التالية:

- الأمن والحماية: وذلك بالحرص على تحصين النظام من الاختراقات غير مصرح بها، وأن تبذل كل ما من شأنه تأمين الحماية.

- جاهزية النظام.

- سلامة وتكامل الإجراءات خلال مرحلة التشغيل.

- استخدام تلك المخرجات مع ما يتماشى مع السياسات التي وضعتها الإدارة المؤسسة.

- السرية.

- المراقبة.

الجواب السابع:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق له بالتأكيد أثر كبير على المدقق وأدائه

لعمله، ويعتبر أمر مهم لأدائه لمهامه، ولكن ومع كل التسهيلات الذي تقدمها يبقى العنصر الأساسي والرئيسي هو قدرات المدقق ومؤهلاته العلمية.

الجواب الثامن:

من مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات هي تقديم تسهيلات للمدقق، حيث تستخدم المؤسسة تكنولوجيا في نظام الرقابة الداخلي حيث يلعب هذا الأخير دورا كبيرا في تأثير على عمل المدقق.

الجواب العاشر:

كانت العديد من الإدارات في المؤسسات تواجه عدة صعوبات، أهمها ارتفاع تكلفة مهمات التدقيق ومحدودية الموارد وغياب كفاءتها، مما أثر سلباً على جودة وكفاءة عمليات التدقيق، وهذا كان من أسباب استعمال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات، وبطبيعة الحال كلما كانت هذه التكنولوجيا المستعملة ذو جودة كلما أدى ذلك إلى الرفع من مستوى وكفاءة التدقيق.

إلا أنه وبحسب المقابلة فإن في الوقت الحالي مازالت الأمور على حالها الكلاسيكي حيث مزال المدقق يعتمد على النظام اليدوي.

الجواب الحادي عشر:

إن جودة نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل وفير في إبداء مهنة التدقيق ذلك حيث أنه مشكلة نقص الخبرة بنظم المعلومات المحاسبية للمجموعة المسئولة عن تحليل النظم، وتجهيز البرامج والعاملين على تشغيل الحواسيب وكذلك مديري الحاسوب، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأخطاء، والفسل في معالجة وتشغيل البيانات ونقص المعلومات للملائمة، سواء للتخطيط أو المراقبة أو اتخاذ القرارات.

الجواب الثاني عشر:

إن الحاسوب عبارة عن آلة تستخدم عدداً من الدوائر الإلكترونية الصغيرة الحجم والمعقدة التركيب، ولذلك تكمن المشكلة في تعرض هذه الأجزاء للتللف بسبب التقادم أو سوء الاستخدام المتمثلة بالإطفاء الغير قانون، أو العوامل الأخرى كإطفاء التيار الكهربائي

المفاجئ مما يؤدي إلى المشاكل، ومن أجل وجب على المؤسسة واستعمال برامج متطورة ووضع تدابير أمنية ومراقبة هاته البرامج لتجنب أي وقوع في أخطار البرامج.

الجواب الرابع عشر:

لا تختلف مقومات الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية اليدوية عنها في الإلكترونية إلا أن ثمة اختلافات جوهرية تعكس أثارها في إجراءات تقويم الرقابة من قبل المدقق وأهمها:

- اختلاف طرائق التسجيل مما يترتب عليه اختلاف السجلات الخاصة بكل نظام.
- اختلاف تفاصيل إجراءات الرقابة في النظم الإلكترونية عنها في النظم اليدوية، ومن ثم اختلاف في أسلوب تطبيقها، حيث يتم تطبيق إجراءات الرقابة من خلال البرنامج الإلكتروني المستخدم في حد ذاته.

- تشغيل تكنولوجيا المعلومات: تقوم تكنولوجيا المعلومات بتشغيل جميع البيانات بطريقة نمطية موحدة، ولذلك فهي أقل عرضة للأخطاء من التشغيل اليدوي للبيانات، والذي يخضع للعامل البشري، ويقوم المدقق بدراسة جميع النشاطات اليدوية والإلكترونية، الهامة والعلاقات

المتربطة بين إدارة معالجة البيانات الإلكترونية، والإدارات المستخدمة وأهداف تدقيق الحسابات.

الجواب السادس عشر:

لا توجد اختلافات جوهرية بين التدقيق في حالة وجود حاسوب أو عدم وجوده، وذلك من حيث طبيعة التدقيق، والغرض من التدقيق، حجم الأدلة، تقرير مدقق

الحسابات المستقل أو المحايد أما الاختلافات الرئيسية فإنها تتعلق جمع، تبويب وتخزين

المعلومات المحاسبية لأن هذه المعلومات بالنسبة للحاسوب موجودة على بطاقات أو

أشرطة.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها إسقاط الحقائق النظرية في مكتب محافظ الحسابات، حيث كان الهدف من هذه الدراسة التأكد من ما تطرقنا إليه في الجانب النظري

وإبراز واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، ووجدنا تكنولوجيا المعلومات لها تأثير ايجابي وسلبى على عمليات التدقيق.

الخاتمة

الخاتمة

لقد أدت تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى تطوير أساليب التدقيق من يدوية إلى إلكترونية، بحيث أصبح يتم الاعتماد على البرامج الخاصة بعملية التدقيق نظرا للمزايا العديدة التي توفرها في انجاز مهمة التدقيق في اقل وقت ممكن و بأقل تكلفة، مما فرض على المدقق ضرورة الرفع من مستوى التأهيل العلمي والعملية لكي يستطيع في التحكم بالتغيير الحاصل مما يمكنه من انجاز مهمته بفعالية تامة، وبالتالي يمكن القول أن التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات هو تدقيق شامل وفعال لكافة مكونات النظام الإلكتروني التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأغراض الأساسية للتدقيق.

ومن خلال دراستنا في مكتب التدقيق وجدنا أن لتطور تكنولوجيا المعلومات أثر على عمليات التدقيق ويبرز ذلك من خلال التأثير على تخطيط عملية التدقيق وذلك فيما يتعلق بتوقيت إجراءات عملية التدقيق، والتأثير على بعض خصائص الرقابة الداخلية التي بدورها موجودة أصلا في التدقيق اليدوي.

النتائج:

تتلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

في الجانب النظري

إن تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة قد فرض واقعا جديدا على عملية التدقيق والمدققين، الأمر الذي أدى إلى تطور أساليب التدقيق من يدوية إلى إلكترونية، بحيث أصبحت تتم عملية التدقيق بطريقة إلكترونية من خلال اعتماد برامج متخصصة يتم إنتاجها من قبل المؤسسات المتخصصة.

التطور المستمر في مهام وإجراءات التدقيق نتيجة التشغيل الإلكتروني.

في الجانب التطبيقي

رغم التطور التكنولوجي الهام على جودة البرامج المعلوماتية ومنها الأنظمة المحاسبية إلا أن تكنولوجيا المعلومات لم ترقى إلى الأهداف التي يسعى إليها المدقق الخارجي. جودة التكنولوجيا لها تأثير على كفاءة التدقيق ولكن مازالت الأمور لحد الآن على حالها الكلاسيكي.

إن جودة نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل وثير في إبداء مهنة التدقيق.

الاقتراحات: سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات، نذكر منها:

إتباع الإجراءات التي تخفض من مخاطر التدقيق في المؤسسات تتمثل في:

- جودة البرنامج المطبق.

- كيفية حفظ المعلومة وتخزينها.

- مؤهلات العاملين في هذا المجال.

ضرورة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في مهنة تدقيق الحسابات وذلك من خلال تفعيلها بالمؤتمرات والمحاضرات والندوات.....

ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشرفة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها.



قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن .
2. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث للتدقيق الحسابات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
3. أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، دار حامد، ط1، عمان الأردن، 2015.
4. ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة، ترجمة محمد عبد القادر الديسبيطي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
5. بول -ج- سنتيارت ، مارشال رومني ، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب قاسم إبراهيم العسيبي ، الرياض دار المريخ ، 2005، ج1.
6. ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2004.
7. جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 .
8. حسين أحمد عبيد، أسس المراجعة الخارجية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. خالد أمين عبدالله، تدقيق والرقابة في البنوك، مطبوع برعاية معهد الدراسات المصرفية، ط1، عمان، الأردن، 1998 .
10. رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013.
11. سليمان مصطفى دلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
12. عبد الرحمن العبيد ، سلوى السامرائي ، نظم المعلومات الإدارية ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005.
13. عبد الفتاح الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر ، 2006 .
14. عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، ط1، إترك للطباعة، مصر .
15. محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، ط1، لإسكندرية، 2009.
16. محمد سامي راضي، المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

17. محمود حامد، محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006.

18. نادية فضيل ، شركة الأموال في القانون التجاري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون.

19. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من ناحية النظرية والعملية، دار وائل، ط3، عمان الأردن، 2006.

I. القوانين والجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد42، الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 المادة 23 24 25 .
3. القانون 91-08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق لـ 27 أبريل 1991، التعلق بمهنة الخبير 10-القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب الحسابات والمحاسب المعتمد
4. المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب و المحاسب المعتمد ، نص المواد 01، 27، 19.

II. المذكرات:

1. أنس عبادي :دور نظم المعلومات في تحسين أداء شركات، الاتصالات في سوريا ، رسالة أعدت لنيل درجة ماجستير في نظم المعلومات ،جامعة حلب ،2014.
2. بن جميلة محمد، مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون المالية ، جامعة قسنطينة، 2010.
3. تومي يعقوب، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة، مقدمة لنيل ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم إقتصادية وتجارية و تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012-2013.
4. حاج قويدر قرين ، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، 2012.
5. محمود السيد الناغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير اعملية الرقابة على الحسابات، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة منصور، مصر، 1976.
6. محمود يحيى زقوت، مدى فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في برنامج المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

.III. المجلات:

1. عدنان طاه كرفوع، سناء ستار أحمد وآخرون، تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية المؤتمنة على فاعلية المعلومات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ، 107، 2016.

.IV. الملتقيات:

1. بن عيسى عبد الرحمان وشرعي حسين، الحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحقيق الجودة في عملية تدقيق الحسابات في ظل تشغيل الإلكتروني للبيانات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى العلمي الوطني الثاني حول تصور ممارسات المحاسبة والتدقيق .

.V. المحاضرات:

1. عبد الرحمان القرني ، نظم معلومات محاسبة ، مطبوعة دروس ،كلية علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف.

المخلص :

تتصدر مشكلة الدراسة في تحديد اثر تطور تكنولوجيا المعلومات على عمليات التدقيق، ويهدف البحث الى دراسة تغيير اساليب التدقيق وبيان اجراءاته والمخاطر الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وعن مدى تطبيقها في عمليات التدقيق، حيث استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي المعتمد على المقابلة ، فقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

- تساهم التكنولوجيا بشكل كبير في تدقيق الحسابات.
- تحسين اجراءات واساليب عملية التدقيق، وذلك من ناحية السرعة والدقة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق – تكنولوجيا المعلومات والاتصال-

abstract

The problem of the study is to determine the impact of the development of information technology on audits, and the research aims to study the change of methods of auditing and demonstration of its procedures and risks arising from the use of information technology and the extent of its application in audits, where used in this research the descriptive approach adopted On the interview, the study found several findings, the most important of which are:

- Technology contributes significantly to auditing accounts.
- Improving the procedures and methods of the audit process, in terms of speed and accuracy.

Keywords: auditing – Information and communication technology

